المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية
(بروكسل، 9 –11 يوليو/ تموز 2007)

الهجرة القسرية والتنمية

المقدمة

ترحب المفوضية بقرار تأسيس المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية وتأمل أن يمثل الاجتماع الأول للمنتدى المنعقد في بروكسل بداية عملية من شأنها تمكين الدول وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي من تعظيم المكاسب المنتظر جَنْيُها من العلاقات الكائنة بين الهجرة والتنمية.

قد يكون اهتمام المفوضية بمسألة الهجرة الدولية والتنمية غير واضح. ولكن لطالما أصّر مكتب المفوض السامي على أن اللاجئين يمثلون مجموعة مميزة من الناحية القانونية بحكم الواقع الذي أجبرهم على مغادرة بلدانهم استجابةً لتهديدات خطيرة لحياتهم وحرياتهم. وعلى هذا الأساس تسلط المفوضية الضوء على مخاطر عدم وضوح الخط الفاصل بين اللاجئين والمهاجرين المنتقلين من دولة ما أو قارة ما إلى أخرى لأسباب اقتصادية أو اجتماعية.

علاوة على ذلك، تبدو العناصر الأساسية التي تعد ركائز الحديث الحالي حول الهجرة الدولية والتنمية مرتبطة ارتباطاً ضعيفاً للغاية بوضع اللاجئين. وفي حين أن الدافع الأولي لمعظم المهاجرين الدوليين هو إيجاد عمل وكسب دخل أفضل أو تعلم مجموعة جديدة من المهارات، ينتقل اللاجئون أيضاً سعياً وراء التماس اللجوء وإيجاد الحماية في دولة أخرى. وبينما ينتقل المهاجرون على نحوٍ متزايد ذهاباً وإياباً بين موطنهم الأصلي وبين الوجهة التي يقصدونها، يعجز اللاجئون عن المشاركة في مثل هذه الأشكال من الهجرة الدورية. وبينما يوجد دليل متنامٍ يشير إلى أن مبالغ الحوالات التي يرسلها اللاجئون وملتمسو اللجوء على حد سواء ويستقبلونها تُعد مبالغ متواضعة للغاية مقارنة بتلك المبالغ الكبرى التي يحولها المهاجرون الاقتصاديون.

ومع ذلك، يحتاج المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالروابط المهمة الكائنة بين الهجرة القسرية وعملية التنمية وإلى ضمان تناول مثل هذه الروابط بالكامل في إطار الجهود الرامية إلى تأسيس وبناء مناهج متماسكة تُعنى بمسألة الهجرة والتنمية. تركز هذه الوثيقة الإعلامية على ثلاثة من تلك الروابط: الأبعاد والاحتمالات التنموية للأعداد الكبيرة من اللاجئين؛ ومشاركة المهاجرين قسرياً في عملية بناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع؛ والطريقة التي تسهم بها عمليات التنمية المُعطّلة والمعيبة في الأسباب الجذرية للهجرة القسرية.

اللاجئون والتنمية

يشكل اللاجئون نسبة كبيرة من تعداد الأشخاص المقيمين خارج موطنهم الأصلي: حيث يقارب إجمالي عددهم 14.1 مليون لاجئ تقريباً، ويشمل هذا العدد الأشخاص المعنيين للمفوضية والأونروا معاً. والأهم من ذلك تلك الأغلبية التي استضافتها البلدان الأفريقية والآسيوية والشرق أوسطية التي تواجه حالياً مجموعة مهمة ومتنوعة من تحديات التنمية والقيود التي تحول دون تحقيقها.

هذا، وإن كان المنهج المتبع من قِبل المجتمع الدولي بشأن الهجرة والتنمية يتجاهل وجود اللاجئين وتأثيرهم على تلك البلدان المضيفة، فإنه يُسيء بذلك إساءة بالغة إلى هذه الأنحاء من العالم ويفوت فرصة مهمة للغاية.

وتُقر المفوضية بوجود عقبات سلبية ناجمة عن السكان اللاجئين، وخصوصاً إن كانت أعدادهم كبيرة ويتمركزون في أماكن محددة، على عملية التنمية في البلدان والمجتمعات المضيفة. على سبيل المثال، قد تؤدي تدفقات اللاجئين وبرامج مساعدتهم إلى الإضرار بالبيئة، وقد تمثل ضغطاً على البنية التحتية المحلية، وقد تحرم الهيئات الحكومية من الموظفين الماهرين، وقد تعطل سير الأنشطة التنموية الحالية. وتعتقد المفوضية، في الوقت نفسه، أنه إذا ما تم التعامل مع مثل هذه التدفقات بطريقة صحيحة، يمكن للاجئين آنذاك (والمساعدات الدولية التي غالباً ما يستقطبها وجودهم) المساهمة في عملية التنمية المحلية والوطنية.

أولاً: يتعين على المجتمع الدولي توفير معونات إنمائية إلى الأماكن المأهولة باللاجئين – مساعدات *إضافية* إلى تلك المعونات الإنمائية التي تحصل عليها البلدان المعنية عادةً.

ثانياً: يتعين على المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في عمليات الإغاثة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل التأهب للعمل جنبًا إلى جنب على نحوٍ أكثر فاعلية مما سبق وذلك لسد الفجوة التي طال أمدها بين تلك الأنشطة.

ثالثاً: تشجع المفوضية البلدان المُضيفة للتأكد من دمج تلك المناطق المأهولة باللاجئين في عملية التخطيط الإنمائي على نحوٍ صحيح، وتوفير بيئة تدعم جهود اللاجئين الرامية إلى توفير سُبل كسب العيش الخاصة بهم. وكما أوضحت التجارب، تفضي عمليات عزل اللاجئين في المخيمات لأعوام وإبقائهم في أماكن معزولة وغير آمنة، وإقصائهم من سوق العمل وعدم السماح لهم بالانتفاع من التسهيلات المصرفية أو الائتمانية في النهاية إلى انتفاء صفة الإنتاجية والاعتماد على الذات والمشاركة في تنمية الاقتصاد المحلي على الأرجح.

العائدون وعملية بناء السلام

ترى المفوضية أنه من الضروري أن ينطوي اتباع نهج متماسك الأركان وبَنَّاء تجاه مسألة الهجرة والتنمية على اعترافٍ مستحقٍ بالدور الذي يتعين على المهاجرين قسرياً القيام به في عملية بناء السلام والتعمير في البلدان بعد انتهاء الصراع.
شهدت الأعوام الأخيرة، انتهاء عدد من الصراعات المسلحة الطويلة الأمد أو تضاؤل حدتها بشكل ملحوظ، مما سمح لملايين اللاجئين وملتمسي اللجوء والنازحين داخلياً بالعودة إلى بلدانهم ومجتمعاتهم. تُمثل هذه الحالات الفرص التنموية والمخاطر التنموية على حد سواء.

تعطي تحركاتُ الإعادة إلى الوطن الواسعة النطاق الجهاتِ الوطنية والدولية الفاعلة فرصةً مهمةً لتعزيز توفير فرص جديدة لكسب العيش، وإعادة بناء البنية التحتية التي لحق بها الدمار جراء الصراعات المسلحة، وبدء عملية مصالحة بين مجموعات المواطنين المشاركين في الحرب سابقاً، وتعزيز عملية الانتقال من نموذج الحكومة الفوضوية أو الاستبدادية إلى نموذج الحكومة الديمقراطية.
ولكن، يتمخض عن عودة أعداد كبيرة من اللاجئين ومجموعات أخرى من النازحين إلى مواطنهم الأصلية في وقت قصير خطر يتمثل في عودتهم إلى وضع يستحيل عليهم فيه الحصول على دخل، حيث يكونون محرومين من الحصول على مأوى ملائم، ويعجزون عن الحصول على المياه النظيفة، ويضطر الأشخاص المشاركون سابقاً في الصراعات العنيفة إلى التباري ضد بعضهم بعضاً للفوز بالخدمات الشحيحة مثل الرعاية الصحية والتعليم. وفي مثل هذه الظروف، يخيم على الأجواء خطر حقيقي يتمثل في تجدد الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، مما يدفع إلى الدخول في جولة أخرى من دوامة العنف ونزوح السكان.

وفي واقع الأمر، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى انزلاق أكثر من 50 بالمائة من كافة البلدان في هوة الصراع مرة أخرى في غضون خمسة أعوام من عقد اتفاقية سلام حيث تظل أغلب مسبباته الضمنية ببساطة كما هي دون معالجة.

يسعى أحد المناهج المتماسكة الأركان والبناءة بشأن مسألة الهجرة والتنمية إلى الحد من هذه التهديدات وتعظيم تلك الفرص. وعلى نحوٍ أكثر تحديداً، ترى المفوضية أنه من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي مساعدات فورية وشاملة لإعادة اللاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم، مع ضمان ارتباط هذا الدعم بعمليات التعافي المُبكرة والتنمية الطويلة الأجل.

وتؤكد المفوضية في الوقت نفسه على أهمية مشاركة كل المواطنين، بما في ذلك اللاجئون والنازحون والمشتتون، في إعادة إعمار أوطانهم. علاوة على ذلك، إن كان من المقرر أن تكون هذه العملية عملية مستدامة، فلا بد ألا تقتصر على المجال الاقتصادي، بل يجب أن تتضمن استعادة احترام حقوق الإنسان وتأسيس نُظم قضائية فعّالة وعادلة، فضلاً عن تقديم الإمدادات للتعويض عن الأضرار التي عانوا منها وإصلاحها.

الأسباب الجذرية وراء الهجرة القسرية

تشجع المفوضية المنتدى العالمي ليهتم بأمر الطريقة التي أدت إلى أن تكون عمليات التنمية المُعطّلة والمعيبة سبباً لأوضاع يضطر فيها الأشخاص إلى هجر ديارهم وترك بلدانهم والتماس اللجوء في دول أخرى. وفي هذا الصدد، ترى المفوضية ضرورة تفسير مفهوم التنمية على نطاق واسع قائم على الحقوق بدلاً من استخدامه كمرادف للمعدلات المتزايدة من الإنتاجية والإنتاج والنمو الاقتصادي.

وفقًا لما ورد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، "يعد الحق في التنمية أحد حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولكافة الشعوب المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمساهمة فيها والتنعم بمزاياها بحيث تتحقق كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بصورة كاملة". ويرجع السبب في ذلك إلى عجز تلك الشعوب عن تحقيق حقوق الإنسان وإدراك حرياتها الأساسية ولهذا اضطر الكثيرون إلى طلب الحماية خارج أوطانهم الأصلية.
تتمنى المفوضية التأكيد على التأثير المحدود والآثار العكسية الناجمة عن سياسات اللجوء واللاجئين التي تسلط الضوء حصرياً أو بصورة مبالغ فيها على موضوعات التكلفة والمراقبة بدلاً من السعي وراء معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية. وفي هذا السياق، يستطيع المنتدى العالمي في الوقت المناسب، النظر في مسألة كيف يمكن للمجتمع الدولي معالجة الصراعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان التي تدفع المواطنين إلى ترك بلدانهم طلباً للحماية في دول أخرى. هذا، ويوجد مبدأ أساسي لصياغة نهج أكثر فاعلية لمسألة الهجرة والتنمية ألا وهو قدرة المواطنين من جميع البلدان على العيش في أمن وأمان داخل بلدهم الأصلي.

مقر المفوضية، جنيف

28 يونيو/ حزيران 2007